

رد هادئ من قيس سعيد على المزایدات بشأن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي

الرئيس التونسي: الدول حرة في اختياراتها ونحن لا نتدخل في شؤونها

بعد ترقيب طويل، خرج الرئيس التونسي قيس سعيد عن صمته ليفصح عن موقف تونس من التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي حيث أكد أن الدول حرة في اختياراتها وأن بلاده لا تتدخل في إرادة هذه الدول وهو موقف لا ينسجم مع ما أعلنه عنه رئيس البرلمان راشد الغنوشي في بيان متصل منه بعض النواب، وكذلك شخصيات أخرى رأت فيه مزيدة في القضية الفلسطينية.

خالد هدي

تونس - قطع الرئيس التونسي، قيس سعيد، الأرباع الطريق أمام الإسلاميين وأطراف أخرى في تونس سعت إلى تحقيق أهداف سياسية والمزایدات على الموقف التونسي في شأن تطبيع دولة الإمارات مع إسرائيل حيث أكد الرئيس سعيد دعمه للفلسطينيين واحترامه لإرادة الدول الأخرى.

وأكد الرئيس سعيد موقف تونس الثابت من الحق الفلسطيني، وثقته في أن الشعب الفلسطيني سيسترد حقوقه المشروعة، مجددا التأكيد على أن هذا الحق ليس صفقة ولا بضاعة أو مجرد سهم في سوق تتقاذفه الأهواء والمصالح. وأضاف لدى استقباله بقصر قرطاج سفير دولة فلسطين بتونس هائل الفاهوم أن الحق الفلسطيني لن يضيع ما دام هناك أحرار.

وأوضح قائلا "إننا لا نتدخل في اختيارات الدول ولا نتعرض لها.. ونحن نحترم إرادة الدول، فهي حرة في اختياراتها وأمام شعوبها" مضيفا "لكن لنا أيضا مواقفنا التي نعبر عنها بكل حرية، بعيدا عن إصدار بيانات للتنديد بهذا الموقف أو ذاك".



باسل الترجمان

تتمنى أن يدين راشد الغنوشي تطبيع تركيا وقطر مع إسرائيل

وأشار إلى أنه من المفارقات اليوم هو أن يندد البعض بالشيء وتقبيحه في إشارة على ما يبدو إلى بيان البرلمان التونسي الذي يرأسه رئيس حركة النهضة الإسلامية الذي ندد بالخطوة الإماراتية. وكانت حركة النهضة الإسلامية قد رفضت في وقت سابق المصادقة على

مشروع قانون يستهدف تجريم تطبيع تونس مع إسرائيل.

وأكد الرئيس قيس سعيد على أن فلسطين رسالة سلام في العالم حين تسترجع حقها وتقيم دولتها وفق المرجعيات الدولية، وعبر عن ارتياحه لتوحيد المواقف بين القيادة الفلسطينية وبقية القيادات، معربا عن أمله في أن يتجاوز الفلسطينيون خلافاتهم وانقساماتهم من أجل تعزيز تماسكهم بما يخدم القضية التي ستبقى القضية المركزية لكل الأحرار في العالم.

ونقل هائل الفاهوم من جهته تحيات الرئيس الفلسطيني محمود عباس وكل القيادات الفلسطينية للرئيس قيس سعيد، مؤكدا على تقديره لتأييد الموقف التونسي الثابت والواعي بقيادة وشعبا ولدعم تونس المطلق للحق الفلسطيني. وأضاف أن تونس أثبتت موقفها الثابت تجاه الحق الفلسطيني بالفعل وليس بالكلام وأنها ليست داعمة فقط بل هي مشاركة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرجاع حقه.

وحاولت أطراف سياسية في تونس مسبوبة على النهضة استغلال موقف الرئيس سعيد خلال الحملة الانتخابية عندما قال إن "التطبيع خيانة عظيمة وأن العرب في حالة حرب مع كيان غاصب ومحتل" لتسجيل نقاط سياسية ضده.

وأدانت رئاسة البرلمان التونسي تطبيع الإمارات مع إسرائيل معتبرة أن

في ذلك "تعديا على الشعب الفلسطيني وقضيته".

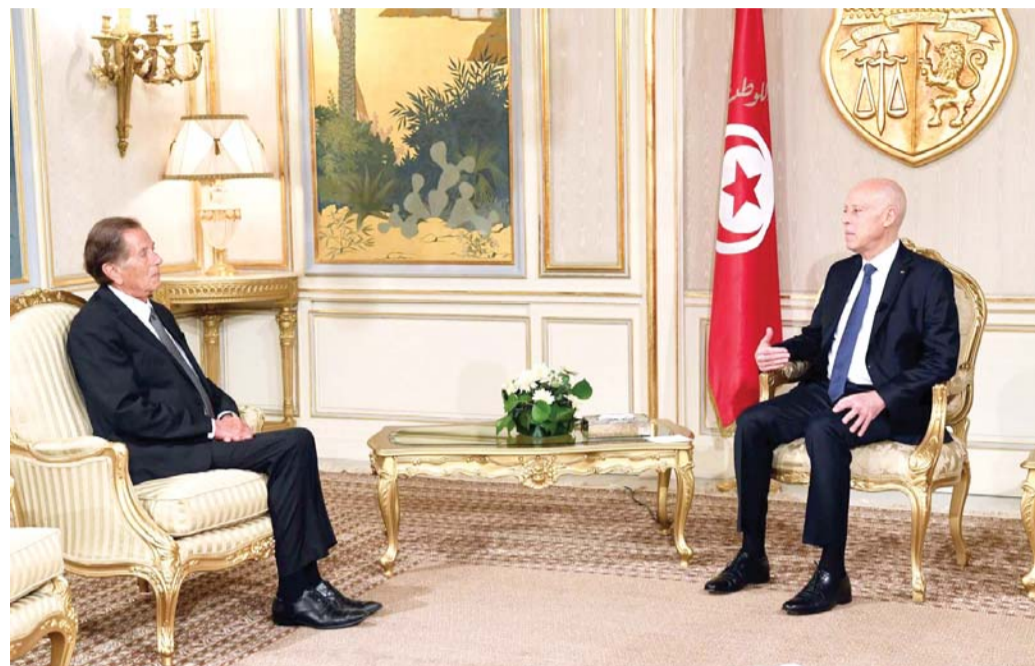
ويرى مراقبون أن الموقف التونسي واضح وجلي، لكن هناك مساعي من بعض الأطراف ولاسيما حركة النهضة الإسلامية لاستغلاله وتطويعه بما يتلاءم ومصالحها وخدمة لأجنداتها محليا وإقليميا.

وأفاد المحلل السياسي باسل الترجمان، "أن موقف الرئيس قيس سعيد يعبر عن ثبات الموقف التونسي، والدولة التونسية لديها علاقاتها الدبلوماسية وهي مسؤولة عن قراراتها".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب" أن "موقف رئيس البرلمان راشد الغنوشي يطرح تساؤلات في العمق وأبرزها، لماذا منعت حركة النهضة تجريم التطبيع؛ والمسؤولية التي يتحملها الغنوشي وحرته تفرض عليه إخراج قانون تجريم التطبيع وطرحه للتصويت في المجلس كرد سياسي".

وتابع "هذا الموضوع يعطي رؤية لموقف شعبي وسياسي تونسي، فليس من المنطقي أن ندين الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، ثم ندافع عن أطراف أخرى تربطها علاقات دبلوماسية وطيدة مع إسرائيل مثل تركيا وقطر".

وأشار المحلل السياسي إلى أن "المحور التركي القطري الأكثر تعاملا مع إسرائيل وتركيا لديها تبادل تجاري مع إسرائيل بـ4 مليارات دولار أي 70



دبلوماسية هادئة وسط مناكفات سياسية

في المئة من ميزانية تونس حسب إحصائيات العام 2019".

وقال الترجمان "البيان البرلماني في خدمة المحور التركي القطري وليس دعما للقضية الفلسطينية.. هذا البيان جزء من المناكفات السياسية والذي اختارت فيها حركة النهضة أن تتخبط في المحور التركي القطري".

ورافق بيان البرلمان تصريحات سياسية أكدت على تعكر صفو العلاقات بين رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية، واستغلال التطورات القائمة وتوظيفها سياسيا.

واستنكر وزير الخارجية الأسبق والقيادي في حركة النهضة رفيق عبد السلام في تصريح إعلامي، صمت الدبلوماسية التونسية عن خطوة التطبيع، بالنظر إلى العلاقات الأخوية والتاريخية الضاربة في القدم بين الشعبين التونسي والفلسطيني، علاوة على احتضان تونس في السابق مقر منظمة التحرير الفلسطينية، واحتجاز الشارح التونسي إلى القضية الفلسطينية.

وفي تعليقه على هذه التصريحات يقول باسل ترجمان "نتمنى أن يدين الغنوشي التطبيع مع تركيا وقطر.. الكتل البرلمانية مثل النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس بإمكانها أن تقدم مشروع القانون الذي سيشكل الغرز الحقيقي حول من مع تجريم التطبيع ومن ضده".

أوروبا تضغط على تونس بورقة المساعدات للحد من الهجرة غير النظامية

تونس - تضغط أوروبا وإيطاليا على تونس بورقة المساعدات والدعم المادي لمجابهة أزمته الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة مقابل وقف نزيف الهجرة غير النظامية على الحدود البحرية. وأكد مفوض الاتحاد الأوروبي المكلف بشؤون التوسع وسياسات الجوار أوليفر فارهيلي، أنه يتعين على السلطات التونسية القيام بما تعهدت به في ما يتعلق بمكافحة الهجرة غير النظامية وتنفيذ الإصلاحات. ونقلت وكالة "أكبي" الإيطالية عن المسؤول في الجهاز التنفيذي الأوروبي قوله في مقابلة مع صحيفة "لا ريبوبليك" الإيطالية "لقد أكدت في جميع اجتماعاتنا وقبل كل شيء لشركائنا الإيطاليين أن الاتحاد الأوروبي موجود، وأننا ملتزمون وستنفع كل ما هو ضروري لدعم تونس، لكن ينبغي على السلطات في تونس القيام بما وعدت به في ما يخص تعزيز مكافحة الهجرة غير النظامية وإجراء الإصلاحات اللازمة لبلدهم".

مفوض الاتحاد الأوروبي أوليفر فارهيلي أكد أن أوروبا ستواصل دعم تونس شريطة تنفيذ التزاماتها حيال الهجرة

وسبق أن هددت إيطاليا بقطع المساعدات إذا لم يتم حل الأزمة بين الطرفين. وطالب وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو بتعليق حصول تونس على المال المتفق عليه، مطالبا بتبرير السلطات التونسية استمرار تدفق المهاجرين.

ومن جهته أكد المسؤول عن الإعلام بالمنندى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رمضان بن عمر أن "هناك استغلالا للتدفقات الهجرة التونسية في الساحة السياسية الإيطالية بين السلطة والمعارضة لإعادة التوقيع في المشهد".

وسبق أن زار وفد إيطالي يتقدمه وزير الشؤون الخارجية لويجي دي مايو تونس، لمناقشة القضايا المتعلقة بالهجرة، وتم الإعلان عن تخصيص 10 ملايين يورو لتمويل مشاريع شراكات بين الطرفين.

شبح الحرب يلوح في أفق ليبيا وسط تصعيد متبادل بين طرفي النزاع

الجيش الوطني الليبي يلمح لرفض مقترح واشنطن نزع السلاح عن سرت

الأخضر من جانبنا ومن البرلمان ليضرب قنونا إذا حركت الميليشيات ساكنا في سرت".

وقال الفندي، وهو الذي كان ضمن الحاضرين في لقاء جمع شيوخ القبائل في ليبيا بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، "أخبرنا السيسي عندما التقيناه أن مصر ستقدم لنا الدعم العسكري الجوي والبري إذا تجاوز الأتراك الخط الأحمر في سرت".

ويأتي تلويع مصر بالتدخل العسكري في ليبيا بعد أن استنفدت القاهرة كل الحلول السلمية التي يمكن سلكها لحل الأزمة الليبية، حيث رفضت حكومة الوفاق وتركيا في وقت سابق مبادرة سياسية طرحها الرئيس المصري تستهدف العودة إلى الحوار السياسي شرط "إجراء المرتزقة الأجانب وحل الميليشيات".

ولا يستبعد مراقبون أن تنشعب مواجهة مباشرة بين القاهرة، التي تتوجس على أمنها القومي في ظل تكديس تركيا للمرتزقة وجماعات متطرفة في ليبيا، وبين أنقرة حليفة حكومة الوفاق والتي تسعى إلى استرداد خسائرها من التدخل المباشر في ليبيا عبر السيطرة على المنشآت النفطية والتأسيس كذلك لوجود دائم هناك.

الوفاق وحليفاتها تركيا تواصلن تحشيد المرتزقة ونقل الأسلحة استعدادا لـ"معركة سرت".

ماس واضحا خلال زيارته الأخيرة إلى طرابلس حيث أكد أن هناك "هواء خادعا" في ليبيا "وسط تحشيد متبادل حول سرت".



أحمد المسماري

القيادة العامة لن تتراجع قيد أنملة عن مدينة سرت وما حولها

وفي هذا الإطار تواصلت القاهرة التجهيز لتدخل محتمل لدعم الجيش الليبي في مواجهة الميليشيات التي ستدفع بها أنقرة وحكومة الوفاق من أجل السيطرة على سرت.

لكن تدخل القاهرة يستوجب تفويض من القبائل الليبية التي أكدت أنها أعطت رسميا الضوء الأخضر للتدخل في حال تجاوزت الميليشيات الإسلامية خط سرت - الجفرة.

وقال رئيس المجلس الأعلى للقبائل في ليبيا صالح الفندي مساء الأربعاء إن "الجيش المصري قد أعطي الضوء

وقال السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، الأسبوع الماضي، خلال مقابلة مع موقع "الأهرام أون لاين" الحكومي المصري، "بخصوص سرت نحن ندعم نوعا من الحل منزوع السلاح حول المدينة"، مضيفا "إننا لسنا وحيدين الذين اقترحوا ذلك، ولكن إذا تمكنا من استخدام نفوذنا للقيام بذلك، فإننا نود أن نفعل ذلك كثيرا".

وأوضح السفير الأميركي أن الهدف من هذه الخطة "هو دفع القوات إلى الانسحاب، وإيجاد نوع من الترتيبات الأمنية المفيدة للمدينة نفسها، وتجنب خطر أن تصبح سرت نقطة اشتعال لنزاع موسع".

وتأتي هذه التطورات في وقت تكثف فيه العديد من الأطراف التخفيف من حدة الأزمة الليبية والدفع نحو استئناف العملية السياسية بالرغم من تحشيد أنقرة حول سرت.

ويحاول المغرب نزع فتيل الأزمة الليبية من خلال الدفع نحو "اتفاق الصخيرات 2" يكون مرجعه اتفاق الصخيرات الأول الموقع في العام 2015. وبالرغم من أن إخوان ليبيا باروا بالبعث برسائل تؤكد استعدادهم للذهاب في "الصخيرات 2، إلا أن الواقع على الأرض يؤكد العكس حيث أن حكومة

التحشيد التركي المستمر من أجل الهجوم على سرت التي ستفتح الباب على مصراعيه أمام السيطرة على حقول النفط. وأكد المسماري أن "الجيش يجهز لأي معركة محتملة".

وكانت الولايات المتحدة قد كشفت عن مقترح يستهدف نزع السلاح في سرت لوقف التصعيد المتبادل.

وحذر من أن "الأترك لن يتوقفوا عند هذا الحد بل ستسقط الزويتينة والبريقة والحريقة بعد سرت إذا ما استجبنا" في إشارة إلى محاولات أنقرة الاستيلاء على منابع النفط الليبي.

وتأتي تصريحات المسماري لتؤكد التخمينات القائلة إن الحرب قد تندلع في أي لحظة في ليبيا، لا سيما في ظل



تركيا تفرق ليبيا بالمرتزقة والسلاح

طرابلس - عاد شبح الحرب ليخيم على الأجواء في ليبيا بعد أن أشار الجيش الوطني إلى رفضه المقترح الأميركي القاضي بأن تكون مدينة سرت منزوعة السلاح واستمرار حكومة الوفاق، واجهة الإسلاميين، في التحشيد للهجوم على سرت ما يعزز فرضية أن تحصل معركة بين تركيا (الداعمة للوفاق) ومصر.

وفي ظل استمرار تركيا في تحشيد المرتزقة قرب مدينة سرت تسعى مصر إلى الحصول على تفويض من القبائل الليبية لرد أي محاولة لاختراق المدينة الاستراتيجية التي تكتسي أهمية لدى الأمن القومي المصري، لا سيما بعد رفض الجيش الليبي نزع السلاح عن سرت.

وقال الناطق باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري إن القيادة العامة "لن تتراجع قيد أنملة عن مدينة سرت وما حولها، وستواصل استعداداتها في هذه المدينة ولن تسلمها لغزاة وأشباه غزاة".

وتابع المسماري خلال مؤتمر صحفي عقده مساء الأربعاء "ما الغاية من وراء تحويل سرت إلى منطقة منزوعة السلاح؛ ومن المستفيد من ذلك؛ الهدف من هذا الطرح هو تسليم المدينة دون قتال للغزو التركي".